



**التشريعات
التي أعدتها وزارة المالية
والصادرة خلال الفترة من
٢٠٠٥ - ٢٠١٠**

أكتوبر ٢٠١٠

المحتويات

٥		أولاً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٥
٩		ثانياً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٦
١١		ثالثاً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٧
١٣		رابعاً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٨
١٦		خامساً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٩
١٩		سادساً: التشريعات الصادرة في ٢٠١٠

التشريعات التى أعدتها وزارة المالية

والصادرة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠

أولاً: التشريعات الصادرة فى ٢٠٠٥

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١- القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة	هدف القانون إلى تعديل فئات رسم تنمية الموارد المالية للدولة على الحفلات والخدمات التى تقام فى الفنادق والمحلات العامة السياحية لتكون بفئة موحدة ١٠% من المبالغ المدفوعة مقابل إقامة هذه الحفلات والخدمات الترفيهية، والتى كانت بنسب متدرجة تبدأ من ٢٠% وحتى ٤٠%.	وزارة المالية
٢- القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية	نص القانون على تحصيل فئة جمركية موحدة بنسبة (٥%) على كل ما يستورد من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشاء المشروعات أو التوسع فيها، وهى ذات الفئة التى خضعت لها الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء وتوسعة المشروعات الفندقية والسياحية، وأيضاً سيارات الركوب والأتوبيسات اللازمة لإنشاء وتوسعة الشركات العاملة فى النقل السياحى، وهو ما حسم بصورة نهائية المشاكل التى ثارت بهذا الشأن فى السابق. كما أخضع التعديل الآلات والمعدات التى تستورد بصفة مؤقتة لأعمال مؤقتة محددة المدة لضريبة جمركية بواقع (٢%) عن كل شهر أو جزء منه ويحد أقصى ٢٠% سنوياً، بدلاً من ٢٠% سنوياً فى القانون السابق.	وزارة المالية
٣- القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون الضريبة على المبيعات	تضمن القانون إعفاء الخبز بجميع أنواعه -وليس المسعر فقط من الضريبة، وحدد وعاء الضريبة على السلع المستعملة بما لا يزيد على ٣٠% من قيمتها البيعية، وذلك فيما عدا المشغولات الذهبية والفضية والأحجار الكريمة لما لهذه السلع من طبيعة خاصة. كما سمح القانون بخصم الضريبة السابق تحميلها على الآلات والمعدات وأجزائها التى تستخدم فى إنتاج سلعة أو تأدية خدمة خاضعة للضريبة، فيما عدا سيارات نقل الأفراد وسيارات الركوب إلا إذا كان التعامل فى هذه السيارات هو النشاط المرخص به للمنشأة.	وزارة المالية
٤- القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بإعادة تبويب الموازنة العامة	نص القانون على إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادي والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، وعلى أن تعرض المصروفات وتقدم لمجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة، وأن تحدد هذه التصنيفات فى ضوء المعايير الدولية المطبقة فى هذا الشأن. ولا يجوز تجاوز أى باب من أبواب الاستخدامات المختلفة أو استحداث نفقات غير واردة بالموازنة إلا بعد الرجوع إلى وزارة المالية وموافقة مجلس الشعب، وصدور القانون الخاص بذلك.	وزارة المالية

* تشتمل هذه الورقة على التشريعات المالية والاقتصادية التى أعدتها وزارة المالية، وكذلك التشريعات التى تعاونت فى إعدادها مع الوزارات والجهات الأخرى.

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
٥- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل	يقوم القانون على ركيزتين أساسيتين، أولهما: تخفيض الفئات الضريبية، وثانيهما: توسيع القاعدة الضريبية من خلال تشجيع ممولين جدد على الدخول تحت مظلة الخضوع الطوعي للضريبة، والحد في ذات الوقت من اللجوء إلى الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية.	وزارة المالية
٦- القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون الجمارك	نص التعديل على أن يكون لقانون الجمارك لائحة تنفيذية تصدر بقرار من وزير المالية. وأجاز القانون تعديل الأخطاء المادية بالبيان الجمركي في أي مرحلة من مراحل الإفراج. كما قصر العقوبة المقررة على جريمة التهريب دون الشروع فيها، على أن يكون الحكم بالتعويض المقرر على الفاعلين والشركاء والأشخاص الاعتبارية متضامنين.	وزارة المالية
٧- القرار بقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل الضريبة على الدخل	أعفى التعديل عوائد شهادات الإيداع من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية أسوة بالإعفاء المقرر للأفراد.	وزارة المالية
٨- القرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار التعريفة الجمركية	استهدف القرار تبسيط هيكل التعريفة الجمركية للحد من تشتتها من خلال تخفيض عدد الفئات الجمركية من (٢٧) فئة إلى (٦) فئات فقط تدرجت من ٢% إلى ٤٠%، وذلك بخلاف الفئات المفروضة على التبغ والمشروبات الكحولية. وتخفيض العبء الجمركي من خلال خلق هيكل متدرج للتعريفة وفقا لدرجة التصنيع، مع تخفيض الأسعار الجمركية المفروضة على كافة الفئات، وزيادة الشفافية في التعريفة الجمركية من خلال إلغاء رسوم الخدمات على الواردات وغيرها من الرسوم الإضافية غير الجمركية، وتطبيق أحدث نظم التكويد الجمركي العالمية، وتقليل التوسع في البنود الفرعية. فضلا عن توحيد المعاملة الجمركية بين السلع المصدرة للإصلاح وإعادة أو لإجراء عمليات تكميلية أو تحويلية عليها.	وزارة المالية - وزارة التجارة والصناعة
٩- القرار الجمهوري رقم ٤١٠ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل التعريفة الجمركية	أدخل القرار تعديلات على عدد من البنود الجمركية بلغت نحو ٣٥٠ سلعة تضمنها ١٦ قسما و ٤٦ فصلا من فصول التعريفة المنسقة (HS) تتعلق بصفة أساسية بقطاعات: الصناعات الغذائية، الإنتاج الحيواني وخاصة الداجني منه، الصناعة الهندسية والسيارات، صناعة الجلود، الصناعات النسيجية، الأحبار والطباعة، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، الأجهزة الطبية والتعويضية، وصناعة السينما. وتضمنت التعديلات على هيكل التعريفة الجمركية بشكل أساسي دمج البنود التي كانت تفرض أكثر من فئة تعريفية جمركية على نفس السلعة وفقا للغرض من الاستخدام. ومن أبرز أمثلتها: التفرقة بين الاستخدام التجاري والصناعي للسلعة، وما يستورد من مستلزمات إنتاج لاستخدامها في صناعات بعينها - مثل صناعة الملابس الجاهزة - دون غيرها من الصناعات. هذا مع تعميم فئة التعريفة الجمركية الأقل على البند المندمج في أغلب الأحوال.	وزارة المالية - وزارة التجارة والصناعة
١٠- القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون المناقصات والمزايدات	إلزام الجهات المتعاقدة بأن تصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعا لتقدم العمل. وبالنسبة للعقود التي تكون تنفيذها سنة فأكثر، تلتزم الجهة المتعاقدة في نهاية كل سنة تعاقدية بتعديل قيمة العقد وفقا للزيادة أو النقص في تكاليف بنود العقد.	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١١- القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون إنشاء جوائز الدولة للإنتاج الفكري وتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب	يتضمن القانون مضاعفة القيمة المالية المصاحبة لجوائز مبارك وعددها خمس جوائز إلى مائتي ألف جنيه ، وجوائز الدولة التقديرية وعددها ١٩ جائزة إلى مائة ألف جنيه وميدالية ذهبية تمنح معها، وجوائز الدولة التشجيعية وعددها ٧٢ جائزة إلى عشرين ألف جنيه.	وزارة الثقافة - وزارة المالية
١٢- القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	يهدف القانون إلى تمكين الاقتصاد المصرى من إرساء القواعد العادلة لحماية المنافسة وتعظيم الفوائد المتوقعة من عمل الأسواق فى ظل آليات الحرية الاقتصادية.	وزارة التجارة والصناعة - وزارة المالية
١٣- القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد	تضمن القانون ضوابط سرية المعلومات بين البنوك، وتعديل رأس مال شركات الصرافة إلى خمسة ملايين جنيه بدلا من عشرة ملايين جنيه حاليا، وتعديل آخر خاص بشركات تحويل الأموال. كما تضمن تعديلا يخفض الرسوم المستحقة على ما يقدم للبنوك ومؤسسات التمويل الدولية إلى النصف ضمانا للتمويل والتسهيلات الائتمانية وعلى تجديد وتعديل قيمة هذه الرهون أو أى شرط من شروطها. كما تضمن تعديلا يعفى الأوراق والأدوات المالية التى يصدرها البنك المركزى وعواندها وناتج التعامل فيها من أى نوع من أنواع الضرائب أو الرسوم.	مجلس الوزراء - وزارة المالية
١٤- القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قوانين شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار	استهدف القانون تحقيق التوافق بين قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والتعديلات المتضمنة فى قانون الضرائب على الدخل الجديد الخاصة بإلغاء الإعفاءات الضريبية. كما يعالج المشروع عددا من متطلبات تطوير مناخ الاستثمار فى مصر، وبخاصة تحقيق التوافق بين تأسيس الشركات الخاضعة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وتلك الخاضعة لقانون الشركات من أجل توحيد قواعد التأسيس بينها.	وزارة الاستثمار - وزارة المالية
١٥- القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥ بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢	تم ربط ختامى استخدامات الموازنة بمبلغ ١٤٩,٣ مليار جنيه، وربط ختامى إيرادات الموازنة بمبلغ ٩٨,٨ مليار جنيه.	وزارة المالية
١٦- القانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٥ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥	قدرت استخدامات الموازنة بمبلغ ٢١٤,٧ مليار جنيه، وقدرت إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ١٣٧,٧ مليار جنيه.	وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١٧- القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة	تم منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة (٢٠%) من الأجر الأساسي في ٢٠٠٥/٦/٣٠، بحد أدنى ٣٠ جنيهاً ودون حد أقصى.	وزارة المالية

ثانياً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٦

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١- القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل قانون المحاسبة الحكومية	بموجب هذا التعديل تم إنشاء حساب الخزانة الموحد لدى البنك المركزي المصري بحيث تودع كافة إيرادات الحكومة داخل هذا الحساب ويتم الصرف منه.	وزارة المالية
٢- القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل قانون ضريبة الدمغة	استهدف التعديل إنهاء المنازعات القضائية القائمة بين المصلحة والممولين بشأن ضريبة الدمغة، وتخفيض سعر الضريبة، والتيسير في إجراءات تحصيل الضريبة.	وزارة المالية
٣- القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة	استهدف التعديل إعفاء سائقي سيارات الشحن العمومية وسيارات نقل الركاب العمومية والحافلات المصريين والأجانب والعاملين على خطوط تعاد عبور حدود جمهورية مصر العربية من رسم المغادرة المفروض على من يغادرون الجمهورية، وذلك عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل طبقاً للاتفاقيات الدولية.	وزارة المالية
٤- القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل قانون المناقصات والمزايدات	أتاح التعديل التصرف في عقار مملوك للدولة أو الترخيص بالانتفاع به أو باستغلاله، عن طريق الاتفاق المباشر إلى شخص بالذات تربطه علاقة على وجه أو آخر بهذا العقار، أو يكون العقار في وضع أو حالة بالنسبة إلى هذا الشخص لا يزاحمه فيها شخص آخر، أو يحقق هذا التصرف المصلحة العامة من منظور اقتصادي أو اجتماعي.	وزارة المالية
٥- القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل قانون التأمين الاجتماعي	استهدف التعديل إرساء مبدأ إتاحة الفرصة أمام المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنهم للجمع بين المعاشات المقررة في تأمين إصابات العمل وبين المعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بدون حد. وكذلك تحقيق مبدأ المساواة بين الأملة والأرمل من حيث شروط استحقاق كل منهما في معاش الآخر وكذا الجمع بين معاشه عن نفسه ومعاش الزوج الآخر بدون حدود، وأيضاً حالات القطع وعودة الحق في المعاش. بالإضافة إلى مادة انتقالية تعالج سداد الديون المتأخرة للتأمينات الاجتماعية وفقاً لتسهيلات تسمح بإعفاء المتأخرين من قيمة المبالغ المضافة إلى أصل الدين بنسب متدرجة بحسب إسرعهم بالسداد.	وزارة المالية
٦- القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل قانون رسم التوثيق والشهر وقانون نظام السجل العيني	هدف القانون تخفيف الأعباء وتسهيل الإجراءات لتعظيم مساهمة القطاع العقاري في الاقتصاد القومي.	وزارة العدل- وزارة المالية
٧- القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل قانون هيئة الشرطة	استحدث القانون نظام وظيفي متكامل ومتدرج للخبراء النظاميين يعتمد على تعديل جدول مراتبهم.	وزارة الداخلية- وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
٨- القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٦ بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣	تم ربط ختامي استخدامات الموازنة بمبلغ ١٦٤,٩ مليار جنيه، وربط ختامي إيرادات الموازنة بمبلغ ١١٠ مليار جنيه.	وزارة المالية
٩- القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٦ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦	قدرت استخدامات الموازنة بمبلغ ٢٧٤,٢ مليار جنيه، وقدرت إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ١٧٧,٣ مليار جنيه.	وزارة المالية
١٠- القانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٦ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة	تم منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة (١٠%) من الأجر الأساسي فى ٢٠٠٦/٦/٣٠، بحد أدنى ٣٦ جنيها ودون حد أقصى.	وزارة المالية
١١- القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن فتح اعتماد إضافي بالموازنة العام للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لمواجهة المتطلبات الإضافية لدعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي	تضمن القانون طلب اعتماد إضافي فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥، لدعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ١٩,٩ مليار جنيه، كما تضمن ١٤,٩ مليار جنيه زيادة مقدرة فى متحصلات الموازنة العامة للدولة من الهيئة المصرية العامة للبترول، وأن يتم تغطية الفرق وقدره ٥,٠ مليار جنيه من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم من الجهاز المصرفي.	وزارة المالية

ثالثاً: التشريعات الصادرة فى ٢٠٠٧

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١- القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل قانون الضريبة على الدخل	استهدف التعديل تفعيل إجراءات تحصيل الضرائب وذلك لمنح مصلحة الضرائب سلطة اتباع الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإداري بغض النظر عن النظام القانوني المنشأة وفقا له الشركات والمنشآت.	وزارة المالية
٢- القرار الجمهوري رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار التعريفية الجمركية	تضمن القرار تعديل ١١١٤ بندا، وكانت أهم القطاعات التى شملها التعديل ما يلى: • تخفيض فئات التعريفية المستحقة على السلع الأساسية التى تهتم المواطن المصرى بالدرجة الأولى إلى الحد الأدنى. • تخفيض فئات التعريفية على الأصناف الطبية • تخفيض فئة الرسوم الجمركية من ٢% إلى صفر% بالنسبة للأسمدة النيتروجينية، والفوسفاتية اللازمة للإنتاج الزراعى. • تخفيض الرسوم المقررة على المحضرات الغذائية اللازمة للتغذية الحيوانية. • تخفيض كافة المستلزمات اللازمة للصناعات الغذائية إلى أدنى فئة ممكنة، وكذا تخفيض الفئات المقررة على الأقمشة والخيوط بما يساعد على النهوض بصناعة المنسوجات. • إعفاء بعض مستلزمات صناعة تكنولوجيا المعلومات، والزيوت العطرية وخامات البلاستيك، وخام الفضة تشجيعا لتوطين صناعة المشغولات الفضية فى مصر. • تخفيض بعض المستلزمات الحديدية اللازمة لصناعة الصابابات، وناقلات العطور، وصناعة السينما.	وزارة المالية - وزارة التجارة والصناعة
٣- القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل قانون الوقاية من أضرار التدخين	أجاز القانون للحكومة اتخاذ السياسات السعريّة والضريبية لزيادة سعر وحدة التبغ، على أن تخصص حصيلة هذه الزيادة لدعم الخدمات الصحية وذلك بالاتفاق بين وزيرى الصحة والمالية.	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية
٤- القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧ بتحويل شيخ الأزهر للنظر على الأوقاف الخيرية الموقوفة على الأزهر الشريف	قضى القانون بتولى شيخ الأزهر النظر على الأموال الموقوفة على الأزهر الشريف، وأن يكون له جميع الصلاحيات والاختصاصات المقررة فى هذا الشأن لوزير الأوقاف ولهينة الأوقاف المصرية طبقا لقانون إنشاء هيئة الأوقاف المصرية.	وزارة الأوقاف - وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
٥- القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية	هدف القانون إلى إلزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض إلى المضرور أو ورثته بغض النظر عن توافر ركن الخطأ في جانب مرتكب الحادث، والاكتفاء بتحقيق الخطر المؤمن منه والمتمثل في الضرر الذي يلحق المستفيدين من هذا التأمين. كما يهدف أيضا إلى القضاء على ظاهرة تسرب التعويضات إلى غير المتضررين من خلال مافيا التعويضات، بالإضافة إلى أنه يكفل إنشاء صندوق خاص بالتعويض عن الحوادث المجهلة ليقوم بدوره الاجتماعي على الوجه الأكمل. كما يعالج الخلل بين قيمة التعويض والأقساط التأمينية.	وزارة الاستثمار - وزارة المالية
٦- القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل قانون التعليم	تضمن القانون كادر المعلمين، كما يتضمن إنشاء جدول لوظائف المعلمين يشمل ستة مستويات وظيفية.	وزارة التربية والتعليم - وزارة المالية
٧- القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٧ برابط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤	تم ربط ختامي استخدامات الموازنة بمبلغ ١٧٩,٨ مليار جنيه، وربط ختامي إيرادات الموازنة بمبلغ ١٢٠,٣ مليار جنيه.	وزارة المالية
٨- القانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٠٧ برابط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	قدرت استخدامات الموازنة بمبلغ ٢٦٩,٦ مليار جنيه، وقدرت إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ١٩٩,٧ مليار جنيه.	وزارة المالية
٩- القانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة	تم منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة (١٥%) من الأجر الأساسي في ٢٠٠٧/٦/٣٠، بدون حد أدنى أو أقصى.	وزارة المالية
١٠- القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بفتح اعتماد إضافي بموازنة لمواجهة المتطلبات الإضافية في مجال مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي	نص القانون على زيادة الاقتراض بمبلغ ٢ مليار جنيه توجه لتمويل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي. وبالرغم من هذا العجز الإضافي بالموازنة، فإن نتائج التنفيذ الفعلية أشارت إلى زيادة متوقعة بالإيرادات نتيجة بيع الرخصة الثالثة للمحمول بمبلغ ١٥,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤,٧ مليار جنيه في الربط الأصلي للموازنة.	وزارة المالية

رابعاً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٨

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١- القانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل قانون الموازنة العامة للدولة	بموجب القانون تم تعديل المدد المنصوص عليها والتي تحيل خلالها وزارة المالية مشروعات قوانين الموازنة العامة للدولة ومشروعات قوانين الربط الخاصة بالحساب الختامي للموازنات العامة، استصحاباً لذات الأساس الذي اتبع في المادة (١١٥) وتعديل الفقرة الأولى من المادة (١١٨) من الدستور.	وزارة المالية
٢- القانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل قانون ضريبة الدمغة	استهدف التعديل حسم الخلاف في تفسير أحد نصوص القانون الخاص بفرض ضريبة دمغة نسبية على أرصدة التسهيلات الانتمائية والقروض والسلف وأية صورة من صور التمويل التي تقدمها البنوك بواقع اثنين في الألف سنوياً. كما تم تضمين التعديل حكماً خاصاً يعهد للجنة التنفيذية للقانون بتحديد مواعيد أداء تلك الضريبة.	وزارة المالية
٣- القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية	استهدف القانون تخفيض سعر الضريبة على العقارات المبنية وترشيد الإعفاء من الضريبة على العقارات المبنية. وكذلك تحديث وعاء الضريبة (القيمة الإيجارية) خلال مدة مناسبة لتواكب حركة الأسعار والتطور الاقتصادي بالإضافة إلى تغليظ عقوبة التهرب من الضريبة ومخالفة القانون للحفاظ على موارد الدولة.	وزارة المالية
٤- القرار الجمهوري رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل التعريفات الجمركية	شملت التعديلات التي تضمنها القرار عدداً من المحاور جاءت كالآتي: - إعفاء عدد من السلع الغذائية الأساسية، مع تخفيض فئات التعريفات الجمركية المفروضة على البعض الآخر منها، وتشمل: الزيت، والزيتون النباتية بكافة أنواعها اللازمة للاستهلاك المحلي، والأرز، والجبن، ومحضرات الألبان للرضع. - إعفاء مواد البناء، أخذاً في الاعتبار أهمية تحقيق التوازن بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع وبين السلع الوسيطة التي تدخل كلياً أو جزئياً في إنتاجها، وتشمل: إعفاء الأسمنت بكافة أنواعه، وإعفاء حديد التسليح سواء كان في صورة عيدان أو قضبان من الحديد أو الصلب، وتخفيض فئات التعريفات المفروضة على المستلزمات الداخلة في صناعة الحديد والصلب وكذا الداخلة في عدد من الصناعات المعدنية الأخرى، ومنها: الفحم، ومكورات الحديد، والانتراستيت، والمواد الخام من فضلات وخرقة. - معالجة التشوهات في التعريفات الجمركية، والحد من التشتت في هيكل التعريفات لبعض البنود الجمركية، من خلال إلغاء بعض الأكواد الفرعية للأغراض المحلية مع الإبقاء على الضروري منها فقط؛ بما يتوافق مع جداول التعريفات الجمركية العالمية.	وزارة المالية - وزارة التجارة والصناعة
٥- القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون البناء	تضمن القانون إنشاء صندوق يتولى الاقتراض بدون فوائد لأعمال الصيانة والترميم للمباني السكنية وتوفير مساكن بديلة للمساكن الأيلة للسقوط، ويكون من بين موارده ما يخصص له من الموازنة العامة للدولة بما لا يقل عن خمسة في الألف من الموازنة الاستثمارية للدولة، والهبات والتبرعات وعوائد استثمار أمواله. "تم ضم الاقتراح إلى مشروع قانون تقدمت به الحكومة"	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
٦- القانون رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل قانون المناقصات والمزايدات	ألزم القانون الجهة المتعاقدة لمدة ستة أشهر فأكثر، بأن تعدل قيمة العقد في نهاية كل ثلاثة أشهر تعاقدية وفقا للزيادة أو النقص في تكاليف بنود العقد. وأن يكون التعاقد بطريق المناقصة المحلية المباشرة فيما لا تزيد قيمته عن أربع مائة ألف جنيه، على أن يقع نشاط المورد والمقاولين المحليين في نطاق المحافظة التي يتم تنفيذ العقد بها.	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية
٧- القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل قانون التعليم وقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها	ضمن القانون سريان كادر المعلمين على جميع المعلمين الذين يقومون بالتدريس أو التوجيه أو التفتيش الفني، وعلى الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وأخصائي التكنولوجيا والصحافة والإعلام وأمناء المكتبات، وعلى كل من يشغل هذه الوظائف وتم الحاقه للعمل في وظائف الإدارة بالمدارس والإدارات والمديرية التعليمية وديون وزارة التربية والتعليم. بالإضافة إلى تعديل مماثل يضمن للعاملين بالتعليم بالأزهر الشريف ذات الحكم.	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية
٨- القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٨ بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦	تم ربط ختامي استخدامات الموازنة بمبلغ ٢٣٦,٣ مليار جنيه، وربط ختامي إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ١٦١,٥ مليار جنيه.	وزارة المالية
٩- القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٨ بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧	تم ربط ختامي استخدامات الموازنة بمبلغ ٢٥١ مليار جنيه، وربط ختامي إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ١٨٨,٨ مليار جنيه.	وزارة المالية
١٠- القانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩	قُدرت استخدامات الموازنة بمبلغ ٣٧٩,٣ مليار جنيه، وقُدرت إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ٢٨٩,١ مليار جنيه.	وزارة المالية
١١- القانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٠٨ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لمواجهة المتطلبات الإضافية للهيئة العامة للسلع التموينية	تضمن القانون إنفاق إضافي يقدر بنحو ٤,٧٧ مليار جنيه للسلع التموينية لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وتم توفير التمويل من خلال إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات.	وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١٢- القانون رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٨ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لمواجهة متطلبات ضم ١٥ مليون مواطن إلى البطاقات التموينية وتحويل دعم البطاقات الجزئي إلى دعم بطاقات كلى.	تضمن القانون إنفاق إضافي يقدر بنحو ٨٥٠ مليون جنيه وذلك لضم ١٥ مليون مواطن إلى البطاقات التموينية وتحويل دعم البطاقات الجزئي إلى دعم بطاقات كلى ، وتم توفير التمويل من خلال إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات.	وزارة المالية
١٣- القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بفتح اعتماديين إضافيين بالموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتقدير علاوة خاصة للعاملين بالدولة، وزيادة المعاشات والمعاشات العسكرية، وتعديل بعض أحكام قوانين المعاشات العسكرية.	تم فتح الاعتماد الإضافي بمبلغ ٢٤,٥ مليار جنيه لمواجهة منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة (٣٠%) من الأجر الأساسي فى ٢٠٠٨/٤/٣٠، بدون حد أدنى أو أقصى، وزيادة الحد الأدنى لحوافز العاملين بالمحليات من ٢٥% إلى ٧٥%، وزيادة المعاشات بواقع ٢٠% بحد أقصى ١٠٠ جنيه شهريا، وزيادة الحصص المقررة للبطاقات التموينية من السلع الإضافية بنسبة ١٠٠% وإضافة المواليد وتحويل الدعم الجزئى إلى دعم كلى وقد تم توفير التمويل من عدة مصادر أهمها إنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة فى مجال الصناعات الثقيلة كثيفة الاستخدام للطاقة، وزيادة أسعار بيع المواد البترولية والغاز الطبيعى ، وزيادة رسم تنمية موارد على رخص تسيير السيارات ، وفرض ضرائب على العائد من أذون الخزانة، فضلا عن إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات.	وزارة المالية- مجلس الشعب (لجنة الخطة والموازنة)

خامساً: التشريعات الصادرة في ٢٠٠٩

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١- القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قانون المناقصات والمزايدات	سعى التعديل إلى تجاوز الصعوبات العملية التي أفرزتها المفاوضات مع المستثمرين الجادين للمشاركة في مشروعات البنية الأساسية، من خلال خفض قيمة التأمين النهائي إلى ما يساوي (٢%) - بدلا من (٥%) - من قيمة الأعمال المنفذة سنويا بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية طويلة الأجل. كما يزيد مدة المهلة المحددة قانونا لأداء التأمين النهائي إلى ستين يوما مع جواز مدها بما لا يجاوز ثلاثين يوما أخرى بعد موافقة السلطة المختصة. ويتم رد التأمين النهائي بعد تمام تنفيذ الأعمال.	وزارة المالية
٢- القانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قانون التأمين الاجتماعي	حقق التعديل التوازن المالي للصناديق خاصة بعد حكم المحكمة الدستورية الذي قضى بصرف معاش الأجر المتغير دون تخفيض أو التقييد بسن من خرجوا على المعاش المبكر، والذي كان قبل ذلك يخصم ٥% من هذا الأجر عن كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق صرف المعاش حتى بلوغ سن الستين، وعلى أن يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزء من الأجر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين، كما نص التعديل على أن يسوى المعاش بواقع جزء واحد من المعامل المناظر لسن المؤمن عليه المحدد بالجدول رقم (٩) المرفق بالقانون.	وزارة المالية
٣- القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٩ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية	بغرض إعفاء الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والوكالات التابعة له والوفود والفرق والشركات الراعية والمعلنة من أية ضرائب أو رسوم بكافة أنواعها وذلك فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالتنظيم والمشاركة في بطولة كأس العالم لكرة القدم للشباب تحت ٢٠ سنة عام ٢٠٠٩ والتي نظمها مصر في ذلك العام.	وزارة المالية
٤- القرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل التعريفات الجمركية	أدخل القرار العديد من التعديلات على التعريفات الجمركية أهمها: • إعفاء العديد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لبعض الصناعات ومنها (الأخشاب- الهندسية- الطباعة- الكيماوية-النسجية)، وكذا إعفاء بعض الخامات والكيماويات ومدخلات الإنتاج التي ليس لها مثيل من الإنتاج المحلي والتي تدخل في كثير من الصناعات. • تخفيض فئات الضريبة الجمركية المقررة على بعض الواردات الهامة والتي تتعلق بالسياسات العامة للدولة، وأهمها خفض فئات التعريفات على الأصناف الموفرة للطاقة للمساهمة في خفض معدلات استهلاك الطاقة، كما تم خفضها على الأصناف صديقة البيئة مثل مواد الدهانات. • خفض الفئات المقررة على المواد والمهمات اللازمة لصناعة السينما باعتبارها صناعة هامة ومؤثرة ويجب تدعيمها على كافة المستويات. • وضع وصف وبند أكثر تخصيصاً لمركبة التوك توك وخاصة بعد إصدار قانون المرور الجديد الذي اعتبرها من قبيل الدراجات النارية، وذلك في إطار تحقيق البعد الاجتماعي وتقديم تيسيرات لجموع المواطنين بما يخفف عنهم المعاناة في كثير من الطرق. • تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع التامة الصنع وبين السلع الوسيطة والمواد الخام والأولية التي تدخل في إنتاجها.	وزارة المالية - وزارة التجارة والصناعة

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
٥- القانون رقم ١٣٤ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قانون ضباط الشرف والضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة	يقضى التعديل بزيادة المكافأة الشهرية المستحقة لمن يحمل نوط الجمهورية العسكرية من ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة من ٤٥٠ جنيهاً إلى ٧٥٠ إذا كان النوط من الطبقة الأولى، وزيادتها من ٢٥٠ جنيهاً إلى ٤٥٠ جنيهاً إذا كان من الطبقة الثانية، ويحتفظ حامل النوط بهذه المكافأة إذا انتهت خدمته العسكرية، وتؤدى بالكامل علاوة على راتبه أو أجره من وظيفته العامة أو معاشه أو معاش ورثته. "تم ضم الاقتراح إلى مشروع قانون تقدمت به الحكومة"	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية
٦- القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قانون إلغاء العمل بقانون تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة	نص القانون على مد العمل بنظام المناطق الحرة لمدينة بورسعيد لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ٢٠١٢/١/٢٢، وتخفيض الحصص الاستثمارية المقررة للمدينة بنسب متدرجة خلال الثلاث سنوات.	وزارة الاستثمار - وزارة المالية
٧- القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية	بموجب القانون تم إنشاء هيئة للرقابة المالية غير المصرفية فى مصر محل كل من الهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، والهيئة المصرية العامة للتأمين، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالنسبة لإشرافها على نشاطى التاجير التمويلي والتخصيم.	وزارة الاستثمار - وزارة المالية
٨- القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد	اقر التعديل زيادة رأسمال البنك المركزى المدفوع من مليار جنيه إلى أربعة مليارات جنيه.	مجلس الوزراء - وزارة المالية
٩- القانون رقم ١٢٧ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قانون الإيداع والقيد المركزى	تضمن القانون أن يحدد النظام الأساسى لشركة الحفظ المركزى للأوراق المالية نسبة ما تمتلكه بورصات الأوراق المالية بشرط ألا تقل عن ٥% من رأس مال الشركة، ويتم نقل ملكية الأسهم بين أعضاء الإيداع المركزى والبورصات بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركة.	وزارة الاستثمار
١٠- القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٩ بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	تم ربط ختامى استخدامات الموازنة بمبلغ ٢٩٣,٧ مليار جنيه، وربط ختامى إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ٢٢٣,٧ مليار جنيه.	وزارة المالية
١١- القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٩ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩	قُدرت استخدامات الموازنة بمبلغ ٣٥٤,٦ مليار جنيه، وقُدرت إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ٢٢٧,٨ مليار جنيه.	وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١٢- القانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٩ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة	تم منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة (١٠%) من الأجر الأساسى فى ٢٠٠٩/٦/٣٠، بدون حد أدنى أو أقصى.	وزارة المالية
١٣- القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٩ بفتح اعتماد إضافى بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨	نص القانون على فتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٣,٥ مليار جنيه لمواجهة متطلبات الاستثمارات الإضافية فى بعض أجهزة الموازنة العامة للدولة ومتطلبات تمويل الاستثمارات الإضافية فى بعض الهيئات الاقتصادية (سكك حديد مصر - ميناء بورسعيد - موانئ البحر الأحمر)، على أن يتم تغطيته عن طريق إصدار الأوراق المالية ومن الأذون والسندات.	وزارة المالية

سادساً: التشريعات الصادرة في ٢٠١٠

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
١- القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة	كفل القانون تنظيم تشريعي متكامل لمشاركة القطاع الخاص، بضمن اختيار المستثمر وفقاً لمبادئ العلانية والشفافية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص، ويحدد نطاق مشروعات المشاركة بما يسمح بضمان توافر أسباب إنجاحها.	وزارة المالية
٢- القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون التأمينات والمعاشات	وضع القانون نظاماً جديداً للتأمينات الاجتماعية والمعاشات، يأتي في إطار ضمان تحقيق أهداف الدولة بشأن مد مظلة التأمين الاجتماعي إلى كافة المواطنين في نظام واحد متكامل، وحرصاً على تجنب الأجيال القادمة المشاكل التي يواجهها النظام الحالي والمتمثلة في تعدد القوانين الخاصة بالتأمينات الاجتماعية واختلاف المزايا والاشتراكات بكل قانون مما يزيد من درجة تعقيد النظام الحالي	وزارة المالية
٣- القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٠ بتعديل قانون الضريبة على العقارات المبنية	أجاز التعديل لوزير المالية مد فترة تقديم إقرارات الضريبة العقارية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور.	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية
٤- القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال	تضمن الاقتراح بمشروع قانون تقديم مرتبة امتياز حقوق العمال أو المستحقين عنه في أموال المدين قبل أي حق آخر ولو كان ممتازاً بما في ذلك المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم.	اقتراح بمشروع قانون - موافقة وزارة المالية
٥- القانون رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٠ بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار	يستهدف القانون إعادة نشاط تكرير البترول للعمل وفقاً لنظام المناطق الحرة، دون إعفاؤها من الضرائب.	وزارة الاستثمار - وزارة المالية
٦- القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨	تم ربط ختامي استخدامات الموازنة بمبلغ ٣٧٤,٤ مليار جنيه، وربط ختامي إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ٢٨٤,٨ مليار جنيه.	وزارة المالية
٧- القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠	قدرت استخدامات الموازنة بمبلغ ٤٨٩,٦ مليار جنيه، وقدرت إيرادات الموازنة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ٢٩٨,٥ مليار جنيه.	وزارة المالية

القانون	فلسفته وأهم أحكامه	جهة الإعداد
٨- القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٠ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة	تم منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة (١٠%) من الأجر الأساسى فى ٢٠١٠/٦/٣٠، بدون حد أدنى أو أقصى.	وزارة المالية
٩- القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بفتح اعتماد إضافى بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩	جاء القانون ضمن خطة الدولة للحفز المالى للتوفى من الأزمة المالية العالمية، بمبلغ ١٠ مليارات جنيه لمواجهة المتطلبات الإضافية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والطرق وقرى الظهير الصحراوى وإسكان النوبة، وذلك عن طريق حصيلة بيع الأراضى بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.	وزارة المالية
١٠- القانون رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٠ بفتح اعتماد إضافى بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ لمواجهة المتطلبات الإضافية لدعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعى	تضمن القانون فتح اعتماد إضافى لدعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعى بمبلغ ٣٢,٨ مليار جنيه وذلك عن طريق الزيادة المقدرة فى متحصلات موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول.	وزارة المالية